

ندوة تقديم التقرير حول الميثاق الاجتماعي

14 فبراير 2012

كلمة السيد شكيب بنموسى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أيها السيدات والسادة ممثلي جمعيات المجتمع المدني،

السيدات والسادة المشاركين،

باسم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أرحب بكم في هذه الندوة المخصصة لتقديم التقرير حول الميثاق الاجتماعي.

خلال دورته التاسعة، صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإجماع على التقرير حول الميثاق الاجتماعي بعنوان: "من أجل ميثاق اجتماعي، ضوابط يلزم احترامها وأهداف ينبغي التعاقد حولها". ولقد ساهمت بشكل كبير في تحرير هذا التقرير بفضل اقتراحاتكم وملاحظاتكم وتعليقاتكم. وبهذه المناسبة، أود أن أعرب لكم عن امتناني و شكري الخالص لمشاركاتكم المتميزة.

إن الميثاق الاجتماعي يمثل أول موضوع عالجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولقد فرض هذا الموضوع نفسه بصورة طبيعية بفعل مقتضيات خارطة الطريق التي رسمها

صاحب الجلالة نصره الله أثناء تعيينه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتسطير مهامه المحددة في القانون الذي أنشأ بموجبه. فالظرفية الاقتصادية والاجتماعية وكذا انتظارات المجتمع المغربي جعلت هذا الموضوع يعرف انطلاقته قبل تشكيل هياكل المجلس وهيئاته وقبل اعتماد نظامه الداخلي.

بعد قليل، سوف يعرض عليكم أعضاء اللجنة المكلفة بهذا الملف مكونات الميثاق الاجتماعي الجديد. ومن جهتي سوف اتطرق لتقديم المنهجية المعتمدة و كذلك مختلف التحولات و الانتقالات التي يعرفها بلدنا و الأجوبة التي يقترحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن التقرير المتعلق بالميثاق الاجتماعي هو نتيجة إنصات وتحليل ونقاش مع مختلف الفاعلين في مجتمعنا. ولهذا الغرض، عقد المجلس 14 جلسة لجمع المعلومات والمقترحات (خلال جلسات الاستماع) بطريقة مباشرة لدى ما يقرب من 70 منظمة حكومية وغير حكومية: مصالح وزارية، ومجالس وهيئات استشارية، ومنظمات تمثل القوى الحية للبلاد، وعلى الخصوص الجمعيات المهنية، والهيئات النقابية، وجمعيات الدفاع عن حقوق الانسان و كذا مختلف ممثلين المجتمع المدني (جمعيات حماية البيئة، والجمعيات الثقافية، وجمعيات حماية الطفولة، الخ.). كما استفاد التقرير من اسهام بعض المجالس الاقتصادية والاجتماعية الاوروبية ومن مساهمات المواطنين المغاربة المدرجة في منتدى المجلس الاقتصادي الاجتماعي "المبادرة لكم".

هكذا، و اثناء اشغال الجمع العام لشهر يوليوز الماضي تم عرض ومناقشة أول تقرير منهجي ناتج عن الجلسات الأولى وعلى هذا الأساس، قامت اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والتضامن بجدد التدابير التنظيمية المنبثقة من دستور المملكة ومن المعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية الأساسية. وقد قامت بتجميع وتحليل المنشورات والتقارير الرسمية للمملكة الموجهة إلى هيئات المؤسسات

الدولية المراقبة. ولقد تطلب الأمر عقد عدة جلسات عمل تحت اشراف اعضاء اللجنة الدائمة، وتنظيم أوراق عمل مع مختلف الفئات المكونة للمجلس، وإجراء نقاشات خلال جلسات علنية بهدف إعداد التقرير واعتماده خلال الجمع العام.

من خلال هذا العمل الدؤوب، حاول المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإجابة على العديد من التساؤلات مثل: ماذا يُقصد بالميثاق الاجتماعي؟ وما هي أهدافه؟ وما هي الأشكال التي يمكن أن تتجلى فيها تلك الأهداف؟ وكيف ستكون مكونات التقرير ومحتواه؟ وكيف يتم ضمان عملية تنفيذ ومتابعة ذلك الميثاق؟

إن العروض المبرمجة خلال هذه الندوة سوف تقدم لكم الحلول التي يقترحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بخصوص هاته التساؤلات. وقبل ذلك، اسمحوا لي أن أذكر بالتحويلات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية المهمة التي يمر بها بلدنا وكذا التغيرات العميقة التي يعرفها المجتمع المغربي.

إن التحول الديمغرافي الذي يعرفه المغرب يتميز بتراجع نسبة الوفيات وارتفاع شيخوخة السكان، وانخفاض نسبة الولادة الذي ينتج عنه تقلص شريحة الشباب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يشهد المغرب تسريع كبير لعملية التمدين الناتجة عن عامل الهجرة القروية، الشيء الذي يؤدي الى توافد كبير و اكتظاظ على سوق الشغل بالمدن الكبرى. كل هذه العوامل تنتج عنها عواقب وخيمة فيما يتعلق بجودة الخدمات الاجتماعية الأساسية والتشغيل والسكن والصحة، و تؤدي كذلك الى ادخال منظومات جديدة من القيم والمعايير و التصرفات الدخيلة على مجتمعنا المغربي. كل هذه العوامل بالإضافة الى تزايد استقلالية الأسر وفردانية السلوكيات يؤثر سلبا على التضامن الأسري التقليدي و يضعف من اسس التماسك الاجتماعي.

ويتسم الانتقال الاقتصادي اولا بتفعيل اتفاقيات التبادل الحر مع العديد من القوى الاقتصادية و ثانيا بالانعكاسات العميقة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية. كما أن رفع الإجراءات الحمائية على السوق المحلي واختيار نموذج تنموي قائم على تحفيز رؤوس الأموال والصادرات يعزز الثقة في قدرة المغرب على الاندماج الإيجابي في مسلسل العولمة،

و كذا توطيد الياته التتموية الداخلية. ولكسب هذا الرهان، ينبغي القيام بعملية التطهير داخل وسط الأعمال و ضمان شفافية المعاملات التجارية، والتشجيع الفعلي للروح المقاولاتية، واحترام قواعد التنافس السليم وإلغاء مكونات اقتصاد الربح التي من شأنها شلُّ المبادرة والتضييقُ على عملية إعادة التوزيع العادل للموارد و الثروات.

إن الانتقال السياسي يتجسد في الدينامية الوطنية للإصلاحات الديمقراطية التي أُطلقت من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وانخراط الأحزاب السياسية والهيئات النقابية والمهنية وجمعيات المجتمع المدني في العمل على ضمان مبادئ الديمقراطية الاجتماعية. ولقد تم تأكيد هذا الانتقال النوعي بفتح يوليوز 2011 حيث تمت المصادقة على الدستور الجديد الذي يضمن في ديباجته قيم المجتمع المتضامن الذي يسمح للمواطنين بالتمتع بالأمن والحرية وتكافؤ الفرص واحترام الكرامة والعدالة الاجتماعية.

سيداتي سادتي،

ان أهداف الميثاق الاجتماعي الجديد تتجلى في تقديم ردود فعل ناجعة بالنسبة للتحويلات التي يشهدها المغرب وتعزيز الثقة في مستقبل مشترك ومضمون بالنسبة للجميع، وبناءً مجتمع المسؤوليات المشتركة، وتعزيز آليات المشاركة والحكمة الجيدة وتطوير الحوار والالتزام الاجتماعي والمدني، و كذا الاهتمامُ بالحقوق والمبادئ المسطرة والعمل على تنفيذها.

لهذا الغرض، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ردا ديناميكيا ومرنا بشكلٍ كافٍ بإمكانه التكيف مع معطيات الواقع المعقد و التغيرات المستمرة. إنه رد لا يشدد على الحقوق الجديدة بل على الحقوق الثابتة والمتعاقد عليها سلفا بين الفاعلين الاجتماعيين. هذا الرد يأخذ بعين الاعتبار انتظارات المواطنين فيما يخص التطبيق الفعلي لتلك الحقوق واحترام سلطة القانون. هو رد يعمل على تعبئة مجموع الأطراف المعنيين والعمل على تحسيسهم.

ولهذه الغاية، يستند الميثاق إلى مرجع الحقوق والمبادئ الأساسية مصحوبة بأهداف ومؤشرات مراقبة تنفيذ هذا المرجع.

ويتضمن هذا المرجع 39 مبدأً وحقاً أساسياً مفصلاً في 92 هدف إجرائي ومُعَصَد ب250 مؤشر للمراقبة. وهو منظم في 6 جوانب متكاملة:

1. الاستفادة من الخدمات الأساسية والرقي الاجتماعي؛
2. المعارف والتكوين والتنمية الثقافية؛
3. الاندماج والتضامن؛
4. الحوار الاجتماعي والحوار المدني والشراكات المبتكرة؛
5. حماية البيئة؛
6. الحكامة المسؤولة، والتنمية، والأمن الاقتصادي، والديمقراطية الاجتماعية.

على هذا الأساس، وضع هذا المرجع، كيفية تحليل لصياغة وتنفيذ وتقييم وتحسين مجموع السياسات الاجتماعية والعمومية والفردية، وللتشاور والحوار الاجتماعي والتفاوض وإبرام العقود التي تسهم في تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة بالمغرب.

إن طموح هذا المرجع هو أن يكون كذلك بمثابة دليل لصياغة وتطبيق القوانين والأنظمة وللمتابعة وتقييم نجاعتها.

إن كل حق أو مبدأ أو هدف وارد في مرجع الميثاق الاجتماعي من شأنه تسهيل و تمكين عقود كبرى تكون ضرورية لقيام شراكات بين مختلف الفاعلين والعمل على تهيء مشاريع في مستوى التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. ويمكن لهذه العقود الكبرى أن تتخذ شكل اتفاقيات جماعية أو شراكات مبتكرة بين المشغلين والنقابات، والمقاولات والجمعيات، والدولة والفاعلين الاجتماعيين والجماعات المحلية وأطرافها المعنيين، كما يمكنها أن تصلح إطاراً للعمل التعاضدي والتعاوني ولتطوير البنيات وأنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والابتكار الاجتماعي.

سيداتى سادتى

إننى آمل فى أن تتمكّن عروضُ هذه الندوة من تسليط المزيد من الضوء على عناصر الميثاق الاجتماعى الذى يقترحه المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وأن يسمح النقاش باستيعاب ردود فعلكم اتجاه المفاهيم المستعملة وحول اقتراحاتكم بشأن وضع مؤشرات للمتابعة تكون مناسبة ومشتركة، وحول طرق التقويم و ضمان نجاعة الحقوق، وحول العقود الاجتماعية الكبرى التى يتعيّن إعطاؤها الأولوية.

أجدّ شكري الخالص لمشاركتم القيمة وإسهاماتكم الغنية فى هذا النقاش.